

تونس والكيان الصهيوني

وثائق المعركة الديبلوماسية في مجلس الأمن الدولي
بعد الإعتداء الصهيوني الغاشم على مدينة حمام الشط

TUNISIA

الحكومة التونسية
تدعو مجلس الأمن الدولي لعقد اجتماع عاجل

على إثـــر الإعتـــداء الإسرائلي على منطقـــة برج السدرية (حمام الشاطىء) وجه وزير الشؤون الخارجية باسم الحكومة التونسية رسالة إلى رئيس مجلس الأمن الدولي هذا نصها :

يوم الثلاثاء غرة أكتوبر 1985 اخترقت ست طائرات عسكرية اسرائيلية قادمة من الشرق ومحلقة على ارتفاع منخفض المجال الجوي التونسي، وقصفت في الساعة العاشرة و7 دقائق منطقة برج السدرية في مكان يسمـــــــــى « بحمام الشاطـــئ » بالضاحية الجنوبية لمدينة تونس وقذفت هذه الطائرات خمس قنابل موقوتة يبلغ وزن كل واحدة منها قرابة خمسمائة كلغ . وقد تسببت هذه العملية التي اعترفـــت بهـــا اسرائيل بصفة رسمية في خسائر بشرية عديدة بلغت إلى ما يزيد عن خمسين قتيـــلا وقرابة المائة جريح ومازال تعدادا الأشخاص المتواجدين تحت الأنقاض متواصلا كما تسببت الغارة في خسائر مادية بالغة . وخلافا لما تدعيه السلطات الإسرائيلية فـــان المنطقة التي اختارتها كهدف لهذا الإعتداء الغادر أهله بالسكان ومدنيّة بحتة، حيث تقيم فيها عائلات تونسية وعدد ضئيل من الفلسطينيين المدنيين الذين اضطروا إلـــى الفرار من لبنان منذ اجتياح هذا البلد من قبل الجيش الإسرائيلي . وإن الغارة الإسرائيلية التي ليس لها ما يبررها تمثل عدوانا صارخا ضد حرمة التراب التونسي وسيادة تونس واستقلالها وانتهاكا سافرا للقواعد والقوانين الدولية و المبادىء الواردة في ميثـــاق منظمة الأمم المتحدة .

والحكومة التونسية تدعو مجلس الأمن لعقد اجتماع لينظر في الوضع الناجم عن العدوان الإسرائيلي على تونس ويتخذ الإجراءات الضرورية لتفادي ومنع تجدد وقوع مثل هذه الأعمال .

وإن الحكومة التونسية إذ ترفع شكواها إلى مجلس الأمن الدولي تحدوها الثقة في أنه سينظر بكامل العناية في الوضع الخطير الناجم عن هذا العدوان الذي خططت له ونفذته الحكومة الإسرائيلية ضد سيادة تونس والسلم بالمنطقة كما أنه سيتخذ الإجراءات التي يستدعيها الوضع .

خطاب وزير الشؤون الخارجية
أمام مجلس الأمن الدولي

فيما يلي نص الخطاب الذي ألقاه السيد الباجي قائد السبسي وزير الشـــؤون الخارجية صبـــاح يـــوم الإربعاء 4 أكتوبر1985 أمام مجلس الأمن الدولي المجتمع برئاسة ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الســـيد فرنون ولترز للنظر في الشـــكوى التي قدمتها تونس ضد اسرائيل عـــلى إثـــر العدوان الإسرائيلي على التراب التونسي:

« سيدي الرئيس كنت أفضل أن أقوم بهذا الواجب الشيق في ظروف أفضل مثل الإحتفال بالذكرى الأربعين لانبعاث منظمة الأمم المتحدة ولكن مع الأسف شاء العدوان الذي كانت بلادي ضحيته البريئة غير ذلك وإني لأجرؤ على الأمل في أن يتوصـــل مجلس الأمن الدولي تحت رئاستكم إلى الإضطلاع كما ينبغي بمهمته النبيلة التي نص عليها الميثاق والمتمثلة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، لقد دعيتم للإجتماع ببيان رسمي من حكومتي يروي احداث عدوان وقع ضد تونس تبنته اسرائيل رسميا . وقد تسبب هذا العدوان في خسائر بشرية عديدة بلغت حسب الإحصائيات الأولى ما يزيد عن 60 قتيلا وأكثر من مائة جريح كما تسبب في خسائر مادية باهظة وخلافا لما تدعيه السلط الإسرائيلية فان الرقعة التي اختارتها كهدف لهذا الإعتداء الغادر توجد في منطقة مدنية بحتة تقيم بها عائلات تونسية وعدد ضئيل من المدنيين الفلسطينيين اضطروا إلى الفرار من لبنان منذ احتلال هذا البلد من طرف الجيش الإسرائيلي . سيدي الرئيس : إن الغارة الإسرائيلية تشكل عدوانا سافرا على حرمة تراب وسيادة واستقلال تونس انتهاكا فادحا لقواعد وأصول القانون الدولي وكذلك للمبادىء الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ولا شيء يبرر هذه العملية الإرهابية التي أقرتها وتبنتها حكومة دولة عضوة في منظمتنا ضد دولة أخرى عضوة وهي تونس التي نددت مرات عديدة بالإرهاب مهما كان نوعه ومصدره، وأن البلدان التي أدانت إرهاب الدول وأكدت عزمها على مكافحته مدعوة إلى تضافر جهودها في صلب هذا المجلس قصد اتخاذ الإجراءات الملائمة التي تستدعيها هذه الجريمة وأن أي ادعاء لتبرير ذلك وأي مجاملة لمقترفيها بأي شكل يعتبر تشجيعا على العدوان واستحسانا للعدو ومهما يكن من أمر فان بلدي ليس له إلا أن يعتبر هذا الموقف عملا منافيا للصداقة ستعرف كيف تستخلص منه العبرة .

إن تونس لم تتوان أبدا في التنديد بالعدوان والعدو وفي التعبير للضحية عن تعاطفها الفعال وكان هذا شأنها عندما كان المواطنون الأمريكيون هم الضحايا مثلما كان الشأن بالنسبة للمواطنين الفرنسيين وتقوم اليوم بذلك وهنا بالتحديد إذ ننحني اجلالا لأرواح المواطنين السوفياتيين اللذين ذهبا ضحية عنف غاشم وتردي وضع ليس المعتدي على تونس بغريب عليهما . ومما يجعل هذا العمل الإجرامي أكثر مدعاة للتنديد فإنه يرمي في الواقع إلى عرقلة المجهودات التي ما انفكت البلدان المحبة للسلام تبذلها من أجل التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية تقوم على مبدأ ميثاق منظمة الأمم المتحدة وقراراتها الصائبة ولا أحد يجهل أن استضافة تونس للقيادة الفلسطينية تندرج في هذا الإطار، وعلى كل حال فإن أي عمل ارهابي لم يرتكب أو يقترف انطلاقا من تونس ولم يشارك أي تونسي في عمليات ارهابية وأن تونس إذ تدعو مجلس الأمن إلى التنديد بشدة بالعمل العدواني السافر وبمرتكبيه واجبار الإسرائيليين على التعويض العادل والكلي لكل الأضرار الحاصلة فهي لا تسعى فقط للحصول على عقوبات جزاء المعتدي التي تفرضها الشرعية والأخلاقية الدوليين بل تطالب كذلك بأن يؤكد مجلس الأمن عزمه على العمل على تفادي ومنع تجدد مثل هذه الأعمال الإرهابية التي تقوم بها دولة عضو في منظمة الأمم المتحدة وترمي تونس أيضا إلى صيانة حظوظ تسوية سلمية لقضية الشرق الأوسط ما انفكت اسرائيل تعمل على احباطها، والحكومة التونسية واعية بأن مجلس الأمن الدولي سينظر بعناية فائقة في الوضع الخطير الناجم عن العدوان المدبر والمنفذ من طرف الحكومة الإسرائيلية ضد سيادة تونس والسلم في المنطقة وأنه سيتخذ القرارات الملائمة.

إجتماع مجلس الأمن
حول الغارة الإسرائيلية على حمام الشط

يوم الإربعاء، 2 أكتوبر 1985،
على الساعة العاشرة وثلاثون دقيقة صباحا

الرئيس : السيد أوكون (الولايات المتحدة الأمريكية)

الأعضاء : اتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفياتية السيد ترويانوفسكي
استراليا السيد هوغ

بوركينا فاصو	السيد باسولي
بيرو	السيد الزامورا
تايلندا	السيد كاسمسري
جمهورية اوكرانيا الإشتراكية السوفياتية	السيد أودوفينكو
الدانمرك	السيد بيرينغ
الصين	السيد جياهوا هوانغ
فرنسا	السيد دي كيمولاريا
مدغشقر	السيد رابيتافيكا
مصر	السيد خليل
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	سيد جون طومسون
الهند	سيد فيرما

الرئيس : اقرار جدول الأعمال :

رسالة مؤرخة في 1 أكتوبر 1985، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة تحت عدد (SM 17509)

الرئيس : أود أن أعلم أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن واسرائيل وتركيا وتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية والكويت، يطالبون فيها دعوتهم إلى الأشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول اعمال المجلس. وفقا للممارسة المعتادة،أدعو هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون ان يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة في الميثاق والمادة رقم 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، وحيث لا يوجد اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس أدعو السيد نيتانياهو)اسرائيل(والسيد الباجي قائد السبسي)تونس(مقعدين على طاولة المجلس، وشغل السيد صلاح) الأردن(والسيد تركمان)تركيا(والسيد جودي)الجزائر(والسيد الزروق) الجماهيرية العربية الليبية(والسيد الصباح)الكويت(المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس : أود أن أعلم الأعضاء انني تلقيت رسالة مؤرخة في 2 أكتوبر 1985، من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة، هذا نصها:

« يشرفني أن أرجو أن يوجه مجلس الأمن الدعوة لسعادة السيد فاروق القدومي، رئيس الادارة السياسية وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفقا لما جرى عليه العمل في المجلس من قبل بصدد نظر المجلس في البند المدرج حاليا في

جدول الأعمال« وستوزع الرسالة بوصفها الوثيقة رقم S-17512 .

ان الإقتراح الذي تقدم به ممثل مصر لا يرد في اطار المادة رقم 37 ولا في اطار المادة رقم 39 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، ولكن اذا اقر المجلس ذلك، فان الدعوة للمشاركة في النقاش ستعطي لمنظمة التحرير الفلسطينية نفس حقوق المشاركة التي تحظى بها الدول الأعضاء عندما توجه اليها الدعوة للمشاركة وفقا للمادة رقم 37.

هل يرغب أي عضو من أعضاء مجلس الأمن التكلم بخصوص هذا الإقتراح ؟ حيث لا يرغب أي عضو من أعضاء المجلس في التكلم في هذا الموضوع، فانني سأدلي بالبيان التالي بصفتي ممثلا للولايات المتحدة الأمريكية.

ان الولايات المتحدة تتخذ على الدوام الموقف الذي مفاده انه وفقا للنظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، فان الأساس القانوني الوحيد الذي يعطي المجلس بموجبه حق الإستماع للمتكلمين باسم هيئات غير حكومية هو المادة رقم 39 وطوال 39 عاما، أيدت الولايات المتحدة التفسير المرن للمادة رقم 39، ولم تكن لتعترض لو أن هذه المسألة قد أثيرت بموجب تلك المادة. لكننا نعترض على الخروج الإستثنائي على الإجراءات العادية، وبالتالي، تعارض الولايات المتحدة اعطاء منظمة التحرير الفلسطينية نفس الحقوق في الإشتراك في المداولات بمجلس الأمن، كما لو كانت تلك المنظمة تمثل دولة عضوا في الأمم المتحدة. اننا نؤمن قطعا بالإستماع إلى جميع وجهات النظر، ولكن هذا لا يتطلب انتهاك القواعد المعمول بها، ولا توافق الولايات المتحدة، بصفة خاصة، على ما سار عليه مجلس الأمن مؤخرا من ممارسة انتقائية تتمثل في محاولة تعزيز هيبة أولئك الذين يريدون التكلم في المجلس عن طريق الخروج على النظام الداخلي. ونعتبر هذا الإجراء الإستثنائي يفتقر إلى أي أساس قانوني ويمثل اخلالا بالقواعد، ولهذه الأسباب، تطلب الولايات المتحدة طرح احكام الدعوة المقترحة للتصويت. وبطبيعة الحال، سوف تصوت الولايات المتحدة ضد الإقتراح.

والآن أستأنف مهمتي باعتباري رئيسا لمجلس الأمن.

هل هنالك عضوا من أعضاء المجلس يريد اخذ الكلمة في هذه المرحلة، سأعتبر أن المجلس مستعدة للتصويت على اقتراح مصر.

وفي هذا الإطار تقرر إجراء التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفياتية، بوركينا فاسو، بيرو، تايلند،

ترينيدار وتوباغو، جمهورية أوكرانيا الإشتراكية السوفياتية، الصين، مدغشقر، مصر، الهند.

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون : أستراليا، الدنمارك، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية.

الرئيس : نتيجة التصويت كانت كما يلي : 10 أصوات مؤيدة مقابل صـــوت واحد وامتناع أربعة أعضاء عن التصويت. وبهذا يكون الإقتراح قد اعتمد.

بدعوة من الرئيس نطلب من السيد فاروق القدومي (منظمة التحرير الفلسطينية) الجلوس في مكانه بالمجلس.

الرئيس : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في 2 أكتوبر 1985 من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة، فيما يلي نصها :

"بصفتي رئيسا للمجموعة العربية لشهر أكتوبر، يشرفني أن أطلب من مجلس الأمن أن يوجه الدعوة، بموجب المادة رقم رقم 39 من النظام الداخلي المؤقت، إلى سعادة الدكتور كلوفيس مقصود، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمـــم المتحدة، بصدد نظر المجلس في البند المدرج حاليا على جدول الأعماله« وستنشرهذه الرسالة بوصفها وثيقة مجلس الأمن رقم s-17513

اذا لم اسمع اعتراضا يأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة إلى السيد مقصود بمقتضى المادة 39 من النظام الداخلي المؤقت.

وبما أنه ليس هناك اعتراض فقد تقرر ذلك.

يبدآ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن اليوم بناء على الطلب الوارد في الرسالة المؤرخة في 1 أكتوبر 1985. الموجهة إلى الرئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحـــــدة تحت عـــدد (s- 17509).

الرئيس الكلمة : للمتكلم الأول المدرج على قائمتي هو السيد الباجي قائـــد السبسي، وزير خارجية تونس. أرحب به وأدعوه إلى الإدلاء ببيانه.

سيدي الرئيس، اسمحوا لي بادء ذي بدء أن أهنئكم بمناسبة توليكم رئاســـة المجلس، وأن أتمنى لكم النجاح في مهمتكم. وكنت أفضل أن أقوم بهذا الواجـــب المحبب في ظل ظروف أسعد مثل الإحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء منظمتنا. وللأسف، فان العدوان الذي راحت بلادي ضحية بريئة له قد غير كل ذلك. ويحدوني الأمل في

أن يتمكن مجلس الأمن في ظل رئاستكم من الاضطلاع بمهمته النبيلة الموكولة اليه بموجب الميثاق أي صيانة السلم والأمن الدوليين بأحسن وجه.

معروض على مجلس الأمن رسالة رسمية من حكومة بلادي تصف بالتفصيل عملا عدوانيا ضد تونس، أعلنت اسرائيل رسميا مسؤوليتها عنه. وقد تسبب ذلك العمل العدواني في وقوع خسائر كبيرة في الأرواح، بلغ عددها حسب التقديرات الأولية أكثر من 60 قتيلا وما يزيد عن مائة من الجرحى. وعلاوة على ذلك، أدى هذا العمل العدواني إلى وقوع خسائر ودمار ماديين على نطاق واسع.

وعلى عكس ما تدعي السلطات الإسرائيلية، فان التجمع السكاني الذي أختير هدفا لهذا الهجوم الجبان يقع في منطقة سكنية ذات طابع مدني صرف حيث تقيم بصفة معتادة أسر تونسية وعدد قليل من المدنيين الفلسطينيين الذين اضطروا إلى الفرار من لبنان عقب قيام الجيش الإسرائيلي بغزو هذا البلد.

وتشكل الغارة الإسرائيلية عملا عدوانيا سافرا ضد السلامة الإقليمية لتونس وسيادتها واستقلالها، وانتهاكا صارخا لأحكام وقواعد القانون الدولي، فضلا عن المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة.

وليس هناك ما يبرز هذا العمل الإرهابي الذي ارتكبته، واعترفت بارتكابه رسميا، حكومة دولة عضو في منظمتنا ضد دولة عضو أخرى، هي تونس، التي أدانت مرارا وتكرارا وبصورة قاطعة الإرهاب أيا كان شكله ومهما كان مصدره. ولا يسع البلدان التي أدانت الإرهاب الصادر عن الدولة، والتي أعلنت عن تصميمها على مكافحته، الا ان توحد صفوفها داخل هذا المجلس لاتخاذ التدابير الملائمة ردا على هذه الجريمة. وان أية محاولة لتبرير هذه الجريمة، وأي تسامح مع مرتكبيها، بأية ذريعة كانت، لا يمكن الا أن يشجع على العدوان ويسبغ الرضاء على المعتدي. وعلى أية حال، فان بلادي لن يكون امامها بديل سوى ان تعتبر ذلك عملا غير ودي، سيستخلص منه الإستنتاجات الضرورية.

وفي الواقع، لا تزال تونس تشجب العدوان وتدين المعتدين وتعبر عن تعاطفها الفعال مع الضحايا وقد فعلنا هذا عندما كان الضحايا مواطنين امريكيين. وفعلنا هذا عندما كان الضحايا مواطنين فرنسيين. ونفعل هذا اليوم هنا ونحن نحي ذكرى مواطن سوفياتي راح ضحية العنف الأعمى في لبنان وتدهور الحالة الذي يرتبط بالمعتدي على تونس اليوم.

ومما يزيد من ادانة العمل الإجرامي انه موجود في الواقع إلى الاضرار بالجهود الدؤوبة للبلدان المحبة للسلام للتواصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة لقضية فلسطين على اساس مبادا الميثاق والقرارات ذات الصلة الصادرة عن المنظمة الأمم المتحدة. ويدرك الجميع ان الإستضافة التي تقدمها تونس للقيادة الفلسطينية تندرج في ذالك الإطار. وعلى اية حال، لم يرتكب أي عمل ارهابي من تونس، ولم يشترك أي تونسي في عمل من هذا النوع.

ان هدف تونس من دعوتها مجلس الأمن للادانة بشدة العمل المدبر ومرتكبيه ولطالب مدبريه بالتعويض العادل والكامل عن جميع الإضرار التي وقعت، ليس فقط توقيع العقوبات التي تفرضها الشرعية الدولية والإخلاقيات الدولي، وانما نحن نطالب كذلك مجلس الأمن بأن يؤكد عزمه على منع تكرار ذا العمل الإرهابي الذي تقوم به دولة عضو في منظمة الأمم المتحدة. اننا نحاول ايضا المحافظة على فرض التسوية السلمية في الشرق الأوسط التي تحاول اسرائيل بكل جلاء ان ترفضها. وان الحكومة التونسية واثقة من أن المجلس سوف يولي اكبر قدر من الإهتمام إلى الوضع الخطير الناجم عن العمل العدواني الذي دبرته ونفذته الحكومة الإسرائيلية ضد سيادة تونس وضد السلام في المنطقة، وانه سوف يصدر القرارات المناسبة.

الرئيس : أشكر ممثل تونس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى. وأحيـل الكلمة مباشرة إلى معالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية لدولة الكويت، الذي يرغب في الإدلاء ببيان نيابة عن مجموعة الدول العربية. وانني أرحب به وادعوه إلى ان يشغل مقعدا على طاولة المجلس ويدلي ببيانه.

السيد الرئيس، اسمحوا لي اولا ان اهنئكم على توليكم رئاسة هذا المجلس الموقر. ان تجاربكم الواسعة وقدراتكم الفذة ستمكنكم من القيام بهذه المهمة خير قيام لا سيما وانكم تمثلون بلدا له دوره الخاص في حفظ السلام والأمن الدوليين باعتباره عضوا دائما في هذا المجلس.

كما يطيب لي أن أشكر مجلسكم الموقر على السماح لي بالمساهمة في مناقشة البند المطروح على بساط البحث حيث تتولى الكويت رئاسة المجموعة العربية في هذا الشهر.

يجتمع مجلسكم الموقر اليوم لبحث عدوان جديد قام به الكيان الصهيوني الذي لا يقيم أي وزن لحرمة القوانين والأعراف الدولية، وهو العدوان الذي إذا جرى ضمه

للمسلسل العدواني الإسرائيلي المتواصل لتحول هذا المسلسل إلى أطول قائمة عدوانية لا ضد الشعب الفلسطيني والدول العربية المجاورة وغير المجاورة فحسب، بل وضد أحكام السلوك الدولي المطلوب من دول العالم المتحضر التي تنتمي للأمم المتحدة والالتزام به.

ان الغارة الجوية الوحشية التي تعرضت لها العاصمة التونسية تشكل عدوانا واضحا وصريحا على سيادة تونس البلد العربي الشقيق، وعلى سلامة أجوائه وحرمة أراضيه وهو يعتبر كذلك عدوانا صارخا على ميثاق الأمم المتحدة الذي يضمن سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وعلى الأعراف الدولية التي تستهجن مثل هذا النوع من السلوك الدولي الغير الشرعي، بل وعلى القانون الأخلاقية التي تشكل في العادة الوازع الأخلاقي الرئيسي في العلاقات بين الدول التي تحترم ميثاق الأمم المتحدة وتقدس حرمة القوانين الدولية وان الدول العربية تدين بشدة هذا الإعتداء الغاشم وتعلن عن تضامنها الكامل مع تونس الشقيقة وتأييدها المطلق لها.

ان من سخريات القدر أن يمنع هذا الكيان الصهيوني العدواني الذي ولد في ظل اللاشرعية في ارتكاب الجرائم غير المشروعة ضاربا بذلك عرض الحائط بكل القوانين والمواثيق الدولية التي تمثلها الأمم المتحدة والتي كانت لها يد كبرى في خلق هذا الكيان.

لقد رأينا منذ زرع هذا الكيان الغريب وسط الأراضي والبلدان العربية كيف ان التفكير الاستعماري الذي خرجت منه فكرة انشاء هذا الكيان الذي لا يمكن ان يكون الا وليدا للاستعمار، لا يزال يشكل العمود الفقري لتفكير وتصرفات حكام تل أبيب الدين عودونا مرارا على انهم لا يسمحون لاي وازع قانوني او أخلاقي او حضاري بأن يقف في طريق اطماعهم وسياساتهم التوسعية المتصلة الحلقات. فبالاضافة إلى سياسة القبضة الحديدية التي يحكمون بها سكان الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة نجد ان يدهم تمتد في شتى المناسبات لتطال دولا عربية آمنة مستقلة ذات سيادة وذلك في محاولة يائسة منها لتأكيد النظريات والأحكام الإستعمارية التي تعمل المنظمة الدولية على محوها من ظهر الوجود.

ان الغارة الجوية الإسرائيلية على العاصمة التونسية توضح، كمثيلاتها من الإعتداءات المماثلة على سيادة الدول العربية الأخرى، نوع التفكير الصهيوني الإستعماري الإستيطاني الذي لا يسمح، تحت أي ظرف من الظروف، بقيام أي حاجز بينه وبين تحقيق مآربه واطماعه والذي يؤمن بأن جميع الوسائل مقبولة لديه ومسخرة امامه بما في ذلك مد ذراعه الطويلة للاعتداء على حرمات الدول المستقلة ذات السيادة باعذار واهمة لا تستقيم الا مع المنطق السقيم لاسرائيل ومن يقف من ورائها.

وهذه الغطرسة المتناهية من جانب هذا الكيان الصهيوني الذي يشكل امتدادا طبيعيا لعهد الإستعمار البائد لم يكن ليتسنى لها أن توجد لولا تأكد هذا الكيان من أن بوسعه ان يفعل ما يشاء، بغرض النظر عن مدى مخالفته للقوانين والأعراف الدولية، وهو آمن ان تجاربه مع الاسرة الدولية خلال العقود الأربعة الماضية تؤكد هذه الظاهرة الأليمة.

ان هذه الحصانة الغربية التي يتمتع بها هذا الكيان الفريد قد تولدت عن ظاهرتين اقل ما يقال فيهما انهما لا تبشران بالخير. اولا هما : الشلل الذي يعتري الإدارة السياسية للأسرة الدولية التي كان ينبغي لها ان تثبت فعاليتها في وقف هذا الأخطبوط الإستعماري الخطير منذ ان بدأت بوادر تمرده حتى على المنظمة التي ساهمت في خلقه. ثانيتهما : حماية بعض الدول التي ساهمت وتساهم في خلق هذا الكيان وتحويله إلى وحش مفترس وذلك بمده بأسباب القوة والغطرسة والتمرد على صورة معونات عسكرية واقتصادية هائلة لا تتناسب مع حجمه وتصرفاته في تلك المنطقة الحساسة من العالم والإمعان فيمده بهذه المعونات مصحوبة بالتأييد السياسي الكامل حتى حين يرتكب الأعمال العدوانية المنافية للقوانين والأعراف الدولية، كما حدث في أعقاب هذه الغارة الوحشية على العاصمة التونسية، وذلك حين اعلنت الولايات المتحدة عن تبريرها لهذه الجريمة الإسرائيلية البشعة، وترديدها للحجة الإسرائيلية بأن هذه الجريمة قد ارتكبت دفاعا عن النفس دون الإشارة إلى الإعتداء على سيادة تونس، الإعتداء الذي باستخدام طائرات امريكية الصنع. ويبدو أن المسؤولين الأمريكيين، الذي كانوا يرددون خلال حادث اختطاف طائرة «تي دابليو أي» الأمريكية ان ردهم على هذا العمل الإرهابي سيعتبر عملا ارهابيا مماثلا، قد تحولوا عن موقفهم اذ يقولون الآن ان من مبادا السياسية الأمريكية ان الرد على الهجمات الإرهابية هو رد مشروع وتعبير عن الدفاع عن النفس. ان في اعتقادنا ان جريمة اسرائيل هذه انها هي تقع ضمن دائرة الإرهاب الدولي.

ان المحاولات المتواصلة التي تبذلها اسرائيل للقضاء على أي وجود لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، سواء بغزوها للبنان بكل ما انطوى عليه هذا الغزو الهمجي من تقتيل لآلاف الأبرياء وتدمير المدن والقرى بل وحصار العاصمة بيروت أو باتباع سياسة القهر والتعسف ضد سكان المناطــــق المحتلة بحيث يطرد من بلاد آباءه واجداده كل من يشتبه بأن له صلة بالمنظمة، في مخالفة واضحة لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة او بهذه الغارة الوحشية على مقر المنظمة في العاصمة التونسية بكل ما انطوت عليه هذه الأفعال من تقتيل الأبرياء في منطقة آهلة بالسكان، هذه كلها محاولات تصب في معين واحد هو المخطط الصهيوني الذي يرمي إلى اغتصاب البقية الباقية من أرض فلسطين العربية بعد ارتكاب شتى الجرائم التي ترمي إلى تهويد هذه الأراضي بعد تفريغها من سكانها العرب والإستيلاء عليها بما يتنافى مع مبدأ جواز ضم الأراضي بالقوة من أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

مثل هذا المخطط لا يمكن تنفيذه، حسب التفكير الإستعماري الإستيطاني للكيان الصهيوني، الا من خلال القضاء على مؤسسات الشعب الفلسطيني، وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك أما بضرب هذه المؤسسات في أي وقت وأينما وجدت هذه المؤسسات، رغم ما ينطوي عليه مثل هذا العمل من الإعتداء على سيادة وسلامــــة الدول العربية، أو بمحاولة دمغها بأنها منظمة ارهابية وذلك في محاولة لتمرير الإعتداء عليها على أنه عمل شرعي، كما يقول أصدقاء اسرائيل في مثل هذه الحالات. هذا على الرغم من اعتراف الغالبية المطلقة من الدول الأعضاء بأن المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. ولو ان الصهيونيين قرأوا التاريخ لتأكدوا من حقيقة وعتها الدول الإستعمارية السابقة بعد ان دفعت الثمن غاليا، وهي ان المحاولات المبذولــة لكبت الشعوب او وأد حركات تحريرها بالقوة الغاشمة، مهما تنوعت تسمية هـــذه المحاولات، لابد ان يكون نصيبها الفشل الذريع لان النصر هو دائما حليف الشعوب المقهورة المناضلة.

يقول الصهيونيين وأصدقاؤهم في تبرير هذه الجريمة التي ارتكبت ضد سيادة البلد العربي الشقيق تونس، بانها لم تكن موجهة ضد تونس وانا تستهدف منظمـــة التحرير الفلسطينية. وفي السابق قالوا في تبرير الغزو الصهيوني الهمجي للبنان بـــأن القصد منه هو حماية المستعمرات الإسرائيلية الشمالية. ولما كان الفلسطينيون موجودين في عدد لا حصر له من الدول العربية وغيرها في جميع أنحاء العالم، وذلك من جراء تشتتهم نتيجة لانشاء الكيان الصهيوني، هل معنى ذلك ان هذه الدول مهما بلغ عددها،

ومهما امتدت بها الرقعة ستكون دائما مستهدفة للعدوان الإسرائيلي كلما راق ذلك لحكام تل أبيب، وان يد القوات الإسرائيلية يتطالهم اين ما كانوا، ما أعلن وزير الدفاع الكيان الصهيوني يوم أمس. كما نود أن نسأل أصحاب هذا المنطق اذا كانت مثل هذه الأفعال الهمجية البربرية التي يحاولون تمريرها على انها دفاع مشروع عن النفس هي كذالك، فلما اذن وضع ميثاق الأمم المتحدة ولماذا أكد هذا الميثاق سيادة الـــدول واستقلالها وسلامة أراضيها؟ كما انا نود أن نسأل اسرائيل ومن يقبلون منطقها ما هي نهاية الحدود التي يحق للقوات الإسرائيلية ان تذهب اليها دفاعا عن النفس؟ لقد وضع ميثاق الأمم المتحدة لكي ينقذ العالم من مثل هذا التفكير النازي والفاشي الذي يعطي لأصحابه مطلق الحرية دون أي اعتبار لسيادة الدول أو سلامتها الإقليمية.

ان مجلسكم الموقر مطالب بأن ينظر في حالة اصرار اسرائيل على عدم الإمتثال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تعبر عن ارادة المجتمع الدولي في اتخاذ تدابير مناسبة وفقا لميثاق الأمم المتحدة وذلك لضمان امتثال اسرائيل لهذه القرارات.

ان شعور اسرائيل بالحصانة التامة ازاء أي استهتار بالقوانين الدولية او استهانة بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة مرتبط ارتباطا عضويا بتخاذل المجلس عن اثبات وجوده باعتباره الهيئة المسؤولة عن أمن وسلامة العالم الذين طالما تعرضا للهزات المتواصلة من جراء استمرار اسرائيل في تحدي سلطة الأسرة الدولية. ومن جهة أخرى، فان تخاذل المجلس مرتبط ارتباطا عضويا بالمحاولات المبذولة من جانب بعـــض الدول لحماية اسرائيل كلما ارتكب هذا الكيان الصهيوني عدوانا جديدا ضد الدول العربية أو ضد القوانين والأعراف الدولية.

لقد أصبحت الأسرة الدولية خبيرة بالإستراتيجية الصهيونية وما ينبثق عنها من أساليب ملتوية ومعروفة. فمن الحقائق التي أصبحت لا تخفى على أحد ان اسرائيل اذا ما أحست بأحكام الطوق السلمي حول رقبتها قامت بعمل عسكري لنسف أية بادرة او محاولة لدفعها نحو السلام. انها تريد الأرض بلا سكان ولذلك فهي لا تكف عن بذل المحاولات المتواصلة للوقوف في وجه أية محاولة سلمية للوصول إلى حل عـــادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط. ونحن نكاد نؤمن بأن هذا كان من بين الأسبـــاب الرئيسية التي دفعت اسرائيل إلى ارتكاب هذا العدوان على الشقيقة تونس.

ان الدول العربية تستنكر وتدين بشدة هذا العدوان الجديد فهي تؤكد مجددا وقوفها إلى جانب تونس في هذا الوقت الذي تعرضت فيه لهذا العدوان الصهيوني الغاشم وتود ان ترفع صوتها مع غيرها من الدول بمطالبة مجلس الأمن بان يرقى إلى مستوى الأحداث وأن يقوم بأداء وظيفته الرئيسية وهي حفظ السلام الدولي وان يدين اسرائيل التي تسعى إلى فرض ارادتها بصورة تتنافى مع جميع المواثيق والقوانين الدولية وان تعيد إلى المنطقة الدولية ما فقدته من هيبة من جراء استهتارها بالإرادة الجماعية للأسرة الدولية في كل ما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط. كما أن الدول العربية ترجو من أعضاء مجلس الأمن الموافقة على مشروع القرار العادل الذي تقدمه تونس إلى مجلسكم الموقر. ان ذلك في اعتقادنا يمثل الحد الأدنى اذا أراد المجلس ان يقوم بدوره في حفظ السلام والأمن الدوليين.

اجتماع مجلس الأمن
حول الغارة الإسرائيلية على حمام الشط

يوم الأربعاء 2 أكتوبر 1985 على الساعة الثالثة بعد الظهر

الرئيس : السيد والترز (الولايات المتحدة الأمريكية)

الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفياتية	السيد تروبانوفسكي
	استراليا	السيد هوغ
	بوركينا فاصو	السيد زيدويمبا
	بيرو	السيد الزالورا
	تايلندا	السيد كاسمسري
	ترينيداد وتوباغو	السيد محمد
	جمهورية اوكرانيا الإشتراكية السوفياتية	السيد أودوفينكو
	الدانمرك	السيد بيرينغ
	الصين	السيد جياهوا هوانغ
	فرنسا	السيد دي كيمولاريا
	مدغشقر	السيد رابيتافيكا
	مصر	السيد خليل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى	
	ايرلندا الشمالية	سيد جون طومسون
	الهند	سيد فيرما

أفتتحت الجلسة على الساعة الرابعة وخمس وثلاثون دقيقة بعد الظهر

كلمة رئيس الجلسة : قبل الشروع في اقرار جدول الأعمال، أود، بوصفي ممثلا للولايات المتحدة، أن أعرب لممثلي الإتحاد السوفياتي عن تعازينا القلبية للقتل الوحشي الذي تعرض له مواطنان سوفياتيان في بيروت.

* جدول الأعمال

رسالة مؤرخة في 1 أكتوبر 1985 وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة تحت عدد (S/ 17509).

الرئيس : بناء على المقررات المتخذة في الجلسة رقم 3610،

أدعو ممثلي تونس واسرائيل إلى شغل مقعدين على طاولة المجلس، وأدعو ممثل منظمة التحرير الفلسطينية إلى شغل مقعد على طاولة المجلس، كما أدعو ممثلي الأردن وتركيا والجزائر والجماهيرية العربية الليبية والكويت إلى شغل المقاعد المخصصة لهم : إلى جانب قاعة المجلس.

بناء على دعوة من الرئيس ادعو السيد قائد السبسي (تونس) والسيد نيتانياهو (اسرائيل) مقعدين على طاولة المجلس، وأدعو السيد القدومي (منظمة التحرير الفلسطينية) مقعدا على طاولة المجلس، كما أدعو السيد صلاح (الأردن) والسيد هلغوغلو (تركيا) والسيد الابراهيمي (الجزائر) والسيد زروق (الجماهيرية العربية الليبية) والسيد أبو الحسن (الكويت) الجلوس في المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس: أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأني تلقيت رسائل من ممثلي أفغانستان وباكستان والجمهورية العربية السورية والسنغال وكوبا وليسوتو والمغرب وموريتانيا واليمن واليونان، يطالبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول الأعمال. ووفقا للممارسة المعتادة، اعتزم بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة، دون ان يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة في الميثاق والمادة رقم 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس وحيث أنه لا يوجد اعتراض فقد تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس أدعو السيد ظريف (افغانستان) والسيد يعقوب خان (باكستان) والسيد الشرع (الجمهورية العربية السورية) والسيد ساري (السنغال) والسيد مالميركا بيولي (كوبا) والسيد ماكيكا (ليسوتو) والسيد العلوي (المغرب) والسيد ولد بوي (موريتانيا) والسيد باسندواه (اليمن) والسيد دونتاس (اليونان) الجلوس في المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس.

الرئيس : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في 2 أكتوبر 1985 من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة، فيما يلي نصها :

" بصفتي رئيسا للمجموعة العربية لشهر أكتوبر، أتشرف برجاء مجلس الأمن أن يقوم، خلال مناقشته للبند الحالي بجدول أعماله بتوجيه الدعوة، بمقتضى المادة رقم 39 من نظامه الداخلي المؤقت، الى سعادة السيد عدنان عمران، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشؤون السياسية والدولية" وستنشر هذه الرسالة بوصفها وثيقة مجلس الأمن رقم s/ 17515.

واذا لم أسمع اعتراضا سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة إلى السيد عمران بمقتضى المادة 39 من النظام الداخلي المؤقت وبما أنه ليس هناك اعتراض فقد تقرر ذلك.

الرئيس : المتكلم الأول على قائمتي هو ممثل فرنسا وأعطيه الكلمة.

الكلمة السيد دي كيمولاريا (فرنسا) : سيدي الرئيس، أود بادئ ذي بــدء أن أهنئكم وأن أعرب لكم عن أطيب تمنياتي لكم بنجاح رئاستكم. واننا على اقتناع من أن مؤهلاتكم المهنية وصفاتكم الإنسانية ستكفل للمجلس ادارة أعماله بكفاءة وموضوعية خلال هذا الشهر.

يجتمع مجلسنا اليوم بناء على طلب حكومة جمهورية تونس، لينظر في الحالة الناجمة عن الهجوم الذي شنته القوات الجوية الإسرائيلية في يوم 1 أكتوبر 1985 على المقر العام لمنظمة التحرير الفلسطينية في ضواحي تونس.

وهكذا، فان مجلس الأمن، المعروض عليه من قبل مشكلة الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، مطالب مرة أخرى باتخاذ موقف ازاء حادث خطير للغايــة تسبب أيضا في خسائر كثيرة في الأرواح. واذا تأتي هذه العملية من دولة عضو في الأمم المتحدة يستوجب عليها احترام مبادا الميثاق– ولن أذكر سوى الالتزام بالامتناع عن استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية لأي دولة من الدول – فانها تمثل انتهاكا لا يمكن السماح به لقواعد القانون الدولي

وان الحكومة الفرنسية من جانبها تدين بقوة العملية العسكرية التي قامت بها القوات الإسرائيلية على أراضي دولة مسالمة وذات سيادة وصديقة لفرنسا. وتعتقــد حكومة بلادي ان من الضروري الآن اكثر من أي وقت مضى ادانة سلسلة العنف التي

أدت في كثير من الأحيان، بسبب عدم وجود سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط، مما تسبب في وقوع ضحايا أبرياء.

وأود أن أعرب للمجلس عن قلق الحكومة الفرنسية ازاء ما سينجم عن هذه العملية العسكرية من اثار وخيمة على الجهود التي تبذل الآن والرامية إلى استئناف عملية السلام. وقد تسهم أيضا في زيادة التوترات في منطقة تواجه في كثير من الجوانب صعوبات شديدة. ويجب على مجلسنا أن يتخذ موقفا واضحا بشأن المسألة المعروضة عليه من جانب الحكومة التونسية، فالأمر الآن يتعلق بمسؤولية المجلس، ولا يمكنه تجنب هذه المسؤولية دون أن يضر بسلطته.

أن فرنسا، التي أكدت في مناسبات عديدة التزامها بالسلم والأمن في العالم، فانها لا ترى اسرائيل أن تستخدم القوة يخدم أمنها. وفرنسا تناشد بالحاح جميع أطراف الصراع أن تستعيض عن لغة العنف والانتقام بروح الحوار التي لا يمكن بدونها التوصل التي تسوية شاملة كما تود فرنسا أن تعرب لحكومة تونس، التي سعت دون كلل بحثا عن سبيل نحو السلم العادل، عن تعازيها إزاء الفاجعة التي نزلت بمواطنيها، وعن دعمنا الراسخ لها. واننا نقف إلى جانب تونس في هذه المحنة ونؤكد من جديد التزامنا الرسمي باحترام السلامة الإقليمية لتونس وأمنها.

الرئيس : أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

وأحيل الكلمة للسيد بيرينغ)الدنمارك(: أود أن أبدأ كلمتي بالإعراب لكم، سيدي الرئيس، عن مدى سعادتنا لرؤيتكم تترأسون أعمال المجلس في شهر أكتوبر. ان خبرتكم الدبلوماسية الواسعة تبعث لدينا الثقة في ان شؤون المجلس في أيد أمينة.

السيد الرئيس : في البيان الذي صدر بالأمس أدانت الدانمارك، بالإشتراك مع بقية أعضاء الإتحاد الأوروبي، ضرب القوات الجوية الإسرائيلية لمقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس ادانة شديدة. ان هذا العمل ينتهك سيادة تونس وسلامتها الإقليمية بما يتنافى مع مبادا ميثاق الأمم المتحدة وقواعدالقانون الدولي. كما أنه يمثل مرحلة أخرى في العنف المستمر والعنف المضاد في الشرق الأوسط، الذي حذرت منه حكومة بلادي مرارا وتكرارا. واذ ندين في الوقت ذاته أعمال الإرهاب التي ترتكب ضد المواطنين الإسرائيليين، فان الدانمارك لا تعتقد أن هذه الأعمال تبرر هذا العمل،

ويحدونا الأمل في أن هذا التصعيد الجديد للعنف لن ينال من الجهود التي تبذل حاليا لتحقيق حل سلمي للصراع العربي الإسرائيلي.

الرئيس :والكلمة للسيد جياهوا هوانغ (الصين) : سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم تهنئة حارة على توليكم رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي. وانني على ثقة أنه بفضل خبرتكم الدبلوماسية الثرية ستبرهنون بالتأكيد على أنكم أهل لهذا المنصب الهام.

السيد الرئيس : في الوقت الذي نحتفل به بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة، وبينما يعرب الكثير من الزعماء في بياناتهم في المناقشة العامة في الجمعية العامة عن تأييدهم للكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى ويطالبون التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لمسألة الشرق الأوسط، أرسلت السلطات الإسرائيلية بوقاحة قواتها الجوية في يوم 1 أكتوبر 1985، لتقصف عن عمد منطقة حمام الشاطئ بالعاصمة التونسية، ذلك البلد المحب للسلم، مما تسبب في وقوع خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات بتونس. لذلك، أصدرت جمهورية الصين الشعبية بيانا اليوم أعلنت فيه رسميا أن :

هذه جريمة بشعة ارتكبتها السلطات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وشعوب عربية أخرى. انها تشكل اعتداء غاشما على إستقلال جمهورية تونس وسيادتها وسلامة أراضيها، وانتهاكا صارخا لمبادا القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، فان الصين تدين بشدة هذا العمل العدواني البالغ الوحشية من جانب السلطات الإسرائيلية، وتؤكد من جديد أن الصين سوف تؤيد بشكل قاطع كما أيدت من قبل الكفاح العادل للبلدان العربية والشعب الفلسطيني إلى أن يتم التحقيق الكامل لهدفها الوطني السامي لاستعادة اراضيها المحتلة واستعادة حقوقها الوطنية المشروعة.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تعاطفنا البالغ وتضامننا الكامل مع تونس حكومة وشعبا.

السيد الرئيس : ان آخر أعمال العدوان التي ارتكبتها اسرائيل تشير مرة أخرى إلى أن سياسة العدوان والتوسع التي تمارسها ضد الشعب الفلسطيني وشعوب عربية أخرى هي السبب الرئيسي في الاضطرابات التي طال أمدها في الشرق الأوسط. ومن الضروري إرغام السلطة الإسرائيلية على التخلي عن تلك السياسة، وعلى المجتمع الدولي، وخصوصا مجلس الأمن، أن يتناول هذه المسألة بكل جدية وباحساس بالغ

الإلحاح والمسؤولية، وينبغي أن تعتمد التدابير القوية اللازمة، وفقا للميثاق، لوضع حد للعدوان الإسرائيلي لاحلال السلم في المنطقة.

الرئيس الكلمة للسيد الزامورا)بيرو(: السيد الرئيس، نهنئكم قلبيا بمناسبة توليكم رئاسة المجلس ويغتنم وفد بلادي هذه الفرصة للاعراب عن رفضه القاطع لهذا العمل العدواني ضد سيادة وسلامة أراضي بلد عضو في الأمم المتحدة. ومع تعودنا للأسف على هذا الإستخدام المتزايد للعنف في الشرق الأوسط، فان الغارة الجوية الإسرائيلية ضد منطقة حمام الشاطئ بالعاصمة التونسية، بحكم توقيتها، وطبيعة الهجوم، والنتائج السياسية المترتبة عليها، تأخذ أبعادا خاصة وخطيرة.

ان الرأي العام العالمي الذي صدمه بشدة هذا التصعيد الكبير يتسائل عن الهدف من وراء هذه الأعمال. فلا يمكن احراز سلام عادل ودائم في المنطقة يتسنى الحفاظ عليه بهذه الكيفية، لأن هذا العمل من وجهة النظر تلك يعد عملا انتحاريا. ان هذا تطبيق جديد وغير مناسب لمبدأ العين بالعين، يجري في تجاهل صارخ للآخرين لأن هناك أعينا كثيرة فاذا ما استمر هذا النوع من العمل، سنكون عاجزين بصورة متزايدة عن رؤية الطريق الصحيح للوصول إلى السلم والعدالة في المستقبل، ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يشترك في هذه التسوية البدائية للحسابات القائمة على دعوى الحق الإنفرادي في الانتقام. يجب علينا ان نوقف هذا التصعيد في العنف ايّا كان مصدره، وأن ندين هذا الهجوم، وسوف يؤيد وفد بلادي التدابير التي يتخذها المجلس في هذا الصدد.

الرئيس شكر للسيد هاليفوغلو)تركيا(: شكرا السيد الرئيس، أود أن أشكركم وسائر أعضاء المجلس على اتاحة هذه الفرصة لي لاخاطب مجلس الأمن بشأن البند المدرج بجدول الأعمال. اننا نعتبر أن من واجبنا ان نتكلم بشأن هذا التطور الخطير لان لنا مصلحة مباشرة في السلم والإستقرار في الشرق الأوسط.

وقبل الدخول في المسألة المطروحة، أود ان أقدم اليكم سيدي الرئيس التهاني بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن.

السيد الرئيس : لا يمكن لوفد بلادي أن يتسامح بشأن العمل العسكري الاسرائيلي ضد تونس. اننا ندين بشدة هذا العمل الذي ينتهك سيادة تونس وسلامة أراضيها. ومما يبعث على الصدمة والانزعاج إن نرى ان اسرائيل، بعد ان قامت بانتهاكات مستمرة

ومتكررة لسيادة جيرانها في الشرق الأوسط، قد اختارت الآن القيام باعمال مماثلة في شمال افريقيا لمسافة تزيد عن نصف طول البحر المتوسط.

اننا لا نزال نذكر بان إستخدام القوة يعد انتهاكا لاحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ولا يمكن تبريره باعتباره غارة انتقامية، وان العمل العسكري الإسرائلي ينبغي تقييمه في ضوء القائمة الطويلة من الأعمال التي قامت بها اسرائيل من قبل والتي تضمنت الإستخدام المتغطرس المتتابع للقوة. مثل العدوان على لبنان، واحتلال الضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان والقدس، وسياسات القمع التي تمارسها في الأراضي العربية المحتلة، وغارتها الجوية على المنشآت النووية العراقية في عام **1981**.

ان العمل الإسرائيلي الأخير يتعارض تماما مع الأماني والجهود التي تبذل للتوصل إلى تسوية سلمية في الشرق الأوسط ويبدو ان اسرائيل تعتمد اعتمادا تاما على استخدام القوة، وتبدو غير مهتمة على الاطلاق بتعزيز الأوضاع المؤدية إلى اقامة الحوار وتحقيق المصالحة.

لقد كنا نراقب باهتمام الجهود الأخيرة الرامية إلى بدء المفاوضات في الشرق الأوسط. وقد اعتبرنا مبادرة منظمة التحرير الفلسطينية والأردن فرصة لا يجب ان نضيعها. وان الصعوبات على طريقة التسوية السلمية لا يمكن ان نقلل من شأنها، ولكن من الواضح ان هذه الصعوبات لا يمكن التغلب عليها اذا لم تتخذ الخطوات اللازمة في هذا الشأن. وهذا ما نعتقد أن اسرائيل كان ينبغي لها ان تفعله. فالأعمال التي تجدد دورة العنف سوف تعوق السعي من أجل التوصل إلى حل سلمي وتحول الإنتباه حتما عن هذا الهدف، وليس هناك ما يمكن ان يبرر العمل الوحشي الذي اتخذ ضد تونس، البلد المحب للسلام، البلد الذي تربطه بتركيا علاقات الصداقة الوثيقة. لـقد شـن الهجوم الإسرائلي بشكل عشوائي. واننا نتقدم لاخواننا التونسيين والفلسطنيين بتعازينا الحارة للخسائر المادية والبشرية التي حلت بهم.

ان تركيا التي عانت بمرارة من أعمال العنف والقتل في الداخـل والخـارج، مناصرة قوى للعمل المتعددة الأطراف والفعال ضد الإرهاب الدولي. وما فتئنا نجهر برأينا في هذا الصدد ومع ذلك، مازلنا نرفض مفهوم اشتراك الدولة نفسها في عملية الإرهاب، ولاسيما الأعمال التي تتناقض مع القانون الدولي والتي من شأنها قتل وازهاق الأرواح البريئة. ولكن مرتكبي هذه الجريمة البغيضة قد تم القبض عليهم. ومن ناحية

أخرى نفت منظمة التحرير الفلسطينيية المسؤولة عن هذا الهجوم، وكانت اسرائيل ستكون محقة لو طالبت بمعاقبة المجرمين في جنوب قبرص معاقبة كافية. ولكن مهاجمة بلد مثل تونس، حازت سياساته المعتدلة والبناءة احترام العالم بأسره تعتبر أمرا مشينا. ان اسرائيل ايضا تتناقض مع نفسها تناقضا عميقا. فهي من ناحية ترفض الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، ومن ناحية أخرى تعتبرها مسؤولة عن الأعمال التي يرتكبها أي فلسطيني، واذا استطاعت اسرائيل ان تمضي دون عقاب بعملها الأخير الذي لا مبرر له، فان هذا يعني موافقة ضمنية على استخدام القوة في كل مرة تعتبر حكومة اسرائيل فيها ان هذا الأمر مقبول. وبالتالي، فاننا نأمل ان يدين المجلس بجلاء عدوان اسرائيل على تونس وان يقف في حزم ضد أي تكرار لهذا العمل.

الرئيس شكرا : الكلمة للسيد كاسمسري)تايلندا(: السيد الرئيس، أود في مستهل كلمتي ان أتقدم اليكم بأحر تهانيّ على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أكتوبرالجاري. ويسرنا كثيرا أن نراكم، بوصفكم ممثلا للولايات المتحدة، البلد الصديق الذي تربطة علاقات طويلة وثيقة مع تايلندا، ترأسون هذا الإجتماع، وانني واثق من ان خبرتكم الواسعة، وحكمتكم السياسية ومهارتكم الدبلوماسية الثابتة سوف تؤدي باعمال المجلس إلى نتائج مثمرة ناجحة.

ويأسف وفد بلادي بشدة لانتهاك سيادة وسلامة أراضي تونس، ذلك البلد الصديق لتايلندا، من جانب القوات الجوية الإسرائيلية. وقد أحطنا علما بالأسباب التي ذكرتها اسرائيل لشن هذا الهجوم الجوي وهي ان هذا قد تم ردا على أعمال العنف ضد المواطنين الإسرائيليين الا أنه من المعروف جيدا أنه وفقا للقانون الدولي أن مبدأ التناسب يجب أن يؤخذ في الحسبان. وبينما نأسف لفقدان **15** اسرائيليا لأرواحهم في الأسابيع القيلة الماضية فاننا نتأسف أيضا بعمق لفقدان ما يزيد على **60** شخصا لأرواحهم في تونس– وهي خسارة تعتبر دليلا واضحا على انعدام مبدأ التناسب في هذه المسألة. على أية حال فان انتهاك سيادة تونس وسلامتها الإقليمية يجب أن يدان. ويود وفد بلادي، أن يعرب عن خالص تعازيه للحكومة التونسية والشعب التونسي لما لحق بهما من خسائر فادحة. كما أننا ندين كل أعمال العنف، خصوصا في الشرق الأوسط وهي منطقة عصفت بها كثيرا من الصراعات فترة طويلة، ينبغي ان نقف جميعا في حزم تأييدا

لمبادا وتأييدا لحقوق الشعوب، ولاسيما الحقوق غير القابلة التصرف للشعب الفلسطيني، انا نتعاطف تماما معه في مأساته، وفي هذه الحالة بالذات، ولصالح النظام والقانون الدوليين، يطالب وفد بلادي بأن تكف اسرائيل في المستقبل عن ارتكاب هذه الأعمال او التهديد بها وأن تدفع اسرائيل التعويض اللازم عن الخسائر التي نتجت عن أعمالها العدوانية.

الرئيس شكرا، الكلمة للسيد وولكوت (استراليا) : سيدي الرئيس من العنف، والعنف المضاد في الشرق الأوسط. وهو حادث، مهما كانت خلفيته، لا يمكن التغاضي عنه، ونعرب عن عزائنا ومواساتنا لحكومة شعب تونس على انتهاك سيادتهما وما لحق بهما من خسائر في الأرواح نتيجة لهذا الحادث المؤسف.

ان استراليا تدين كل أعمال الإرهاب والعنف التي قامت بها اسرائيل على الأراضي التونسية مما أدى إلى موت مدنيين أبرياء ويمثل هذا انتهاكا واضحا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

اجتماع مجلس الأمن
حول الغارة الإسرائيلية على حمام الشط
يوم الخميس، 3 أكتوبر 1985 على الساعة الثالثة بعد الظهر

الرئيس : السيد والترز (الولايات المتحدة الأمريكية)

الأعضاء : اتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفياتية	السيد تروبانوفسكي
استراليا	السيد ولكوت
بوركينا فاصو	السيد باسولي
بيرو	السيد بيرون
تايلندا	السيد كاسمسري
ترينيداد وتوباغو	السيد أليني
جمهورية اوكرانيا الإشتراكية السوفياتية	السيد أودوفينكو
الدانمرك	السيد بيرينغ
الصين	السيد جياهوا هوانغ
فرنسا	السيد دي كيمولاريا
مدغشقر	السيد رابيتافيكا

مصر | السيد خليل
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية | سيد جون طومسون
الهند | الآنسة كونادي

أفتتحت الجلسة في الساعة العاشرة وستة عشرة دقيقة صباحا بعد الموافقة على جدول الأعمال

تمت تلاوة رسالة مؤرخة في يوم 1 أكتوبر 1985 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة تحت عـــدد s/ 17509

الرئيس : بناء على ما تقرر في الجلسة 2611، أدعو ممثلي تونس واسرائيل إلى الجلوس مقعدين بالمجلس، وأدعو ممثلي الأردن وأفغانستان وباكستان وتركيا والجزائر والجماهيرية العربية الليبية والعربية السورية والسنغال وكوبا وليسوتو والمغرب وموريتانيا واليمن واليونان إلى الجلوس بالمقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

بناء على دعوة الرئيس، يجلس السيد قائد السبسي (تونس) والسيد نيتانياهـــو (اسرائيل) مقعدين بالمجلس، والسيد القدومي (منظمة التحرير الفلسطينية) مقعـــدا بالمجلس، وجلوس السادة صلاح (الأردن) والسيد ظريف (افغانستان) والسيد يعقوب خان (باكستان) والسيد هلفوغلو (تركيا) والسيد الإبراهيمي (الجزائر) والسيد التريكي (الجمهورية العربية الليبية) والسيد الشرع (الجمهورية العربية السورية) والسيد ساري (السنغال) والسيد مالميركا بيولي (كوبا) والسيد أبو الحسن (الكويت) والسيد ماخيلي (ليسوتو) والسيد العلوي (المغرب) والسيد ولد بوى (موريتانيا) والسيد الأشطل (اليمن) والسيد دونتاس (اليونان)، المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس : اود أن أعلم أعضاء المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي أندونيسيا وبنغلاديش وجمهورية ايران الإسلامية والجمهورية الديمقراطية الألمانية ومالطة والمملكة العربية السعودية ونيجيريا ونيكاراغوا ويوغسلافيا، يطالبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة، اعتزم بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الإشتراك في المناقشة، دون ان يكون لهم حق التصويت، وفقا للاحكام ذات الصلة في الميثاق والمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. وحيث أنه لا اعتراض هناك، فقد تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس يجلس السيد ويريونو)اندونيسيا(والسيد وصي الدين (بنغلاديش) والسيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الإسلامية) والسيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) والسيد غاوتشي (مالطة) والسيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) والسيد غاربا (نيجيريا) والسيد تشامورا (نيكاراغوا) والسيد غولوب (يوغوسلافيا) المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس : اود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في 3 أكتوبر 1985، من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة، وفيما يلي نصها :

"أتشرف بان أطلب من مجلس الأمن، أثناء مناقشته للبند المعنون" رسالة مؤرخة في 1 أكتوبر 1985، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة (S/ 17509)، "ان يوجه دعوة بموجب المادة 39 من النظام الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد سعيد شريف الدين بيرزاده، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي".

وقد صدرت هذه الرسالة بوصفها وثيقة مجلس الأمن s/ s17524.

وما لم أسمع أي اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة إلى السيد بيرزاده بمقتضى المادة 39 من النظام الداخلي المؤقت.

وحيث لا يوجد اعتراض، فقد تقرر ذلك.

الرئيس : يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعمال.

الرئيس : المتكلم الأول هو وزير خارجية الجمهورية العربية السورية، السيد فاروق الشرع. أرحب به وأدعوه إلى الجلوس بمقعد على الطاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الشرع (الجمهورية العربية السورية) : السيد الرئيس، أضم صوتي إلى أصوات من سبقوني لأتقدم اليكم بالتهاني لترؤسكم مجلس الأمن خلال هذا الشهر، الذي يبدأ منذ مطلعه بالنظر في شكوى جديدة، وهي الشكوى التونسية ضد العدوان السإرائيلي على سيادة وسلامة أراضي تونس.

وأود كذلك التعبير عن تقديرنا للرئيس السابق الذي ترأس المجلس عند نظره في اعتداءات النظام العنصري في بريتوريا على اخوتنا الأفارقة في الجنوب الإفريقي، وفي الممارسات الإسرائيلية القمعية ضد العرب في الأراضي العربية المحتلة.

ان الاجتماع العاجل الذي يعتقده مجلسكم للنظر في شكوى تونس، المدرجة في الوثيقة s/ 17509/s، يتطلب من المجلس عملا سريعا ينبثق عن أحكام الميثاق المتصلة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين وردع المعتدين، وذلك اقتناعا بالعمل الإسرائيلي العسكري ضد تونس هو من أعمال العدوان السافر ضد السلامة الإقليمية لهذا البلد الشقيق وضد سيادته واستقلاله، وانتهاكا صارخا لأحكام وقواعد القانون الدولي، فضلا عن أحكام الميثاق.

ان هذا العدوان ليس الا حلقة أخرى في سلسلة الأعمال العدوانية المستمرة التي مارستها وتمارسها اسرائيل ضد البلدان العربية، وان مثل هذه الأعمال مازالت تمارس يوميا ضد لبنان وفي الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة : الضفة الغربية وغزة والجولان.

وان عدوان البارحة لن يكون الأخير في سلسلة هذه الأعمال العدوانية واذا لم يعاقب المعتدي وفق أحكام ميثاق الأمم المتحدة. انه لمن المؤكد ان عدم معاقبة اسرائيل في أعقاب اعتداءاتها المتكررة في السابق، بسبب موقف الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، الذي كان يحول باستمرار دون تطبيق العقوبات بحق اسرائيل المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق. قد شجع اسرائيل على التمادي في سياستها العدوانية والتوسعية واستهتارها بالميثاق وقواعد القانون الدولي.

ان الجمهورية العربية السورية– في الوقت الذي تعمل فيه وتنادي من أجل تحقيق سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط يقوم على أساس الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، وتمكين الشعب العربي الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وتؤيد عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لتحقيق ذلك– ترى بأن التنازل عن أي من الحقوق العربية والفلسطينية او التفريط في أي من هذه الحقوق سيزيد من تعنت اسرائيل وسيشجعها على ارتكاب المزيد من العدوان على الدول العربية، سواء كانت هذه الدول على خط المجابهة او بعيدة عنه آلاف الأميال، كما شاهدنا في السابق الإعتداء الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي عام 1981، وكما نشاهد الآن من عدوان جديد على تونس.

لقد علمتنا التجربة منذ اتفاقيات كامب ديفيد، وخلال الغزو الإسرائيلي للبنان خاصة، أن استجداء أي ظرف عربي للسلام من الإسرائيليين لن يقابله الا تصعيد الروح العدوانية عندهم والرغبة في التوسع لديهم، لان المفهوم الإسرائيلي للسلام هو المرادف

العملي للهيمنة، الإسرائيليون يعتقدون بأن الغاءهم لدور الأمم المتحدة، وخروجهم عن القانون الدولي، وأخذهم القانون بأيديهم تشكل الطريق إلى استسلام العرب الــذي يعتبرونه سلامهم.

لقد علمتنا التجربة أيضا ان اعتداءات اسرائيل المتكررة والمدعومة بالسلاح والمال الأمريكيين، وما يرافقها من تشجيع أمريكي علني او ضمني، وما يعقبها غالبا من مكافآت واعانات للمعتدي، وتحد واضح لارادة المجتمع الدولي، وتعطيل لــدور مجلس الأمن، وبوصفه الأداة الوحيدة المعنية بردع العدوان والحفاظ على الأمــن والسلم الدوليين- أقول : لقد علمتنا تجربتنا في ضوء كل ذلك ان لا سبيل آخر لردع العدوان الإسرائيلي واقامة السلام العادل والحقيقي الا بعملنا الجاد في المنطقة من أجل تحقيق وحدة الموقف العربي، وبناء التوازن الإستراتيجي لمواجهة أي عدوان اسرائيلي في المستقبل.

ان من أولى واجبات مجلس الأمن ازالة العدوان ومعاقبة المعتدي. لذلك، فان وفد بلادي يؤكد مجددا ضرورة فرض العقوبات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق، ونؤكد مجددا تضامننا المطلق مع الشعب التونسي الشقيق، ضحية العدوان.

الرئيس : أشكر وزير خارجية الجمهورية العربية السورية على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد رابيتافيكا (مدغشقر) : سيدي الرئيس، ان سمعتكم المرموقة قد سبقتكم إلى الأمم المتحدة، والأغلبية منا تعلم مناقبكم في التوفيق. ومن ثم، فان وفد بلادي يسعده بالغ السعادة ان العرب لكم عن تهانيه بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن. واننا متأكدون من أننا سنستفيد من خبرتكم الدبلوماسية الطويلة التي تتسم بها، من حسن حظنا، سيرتكم المهنية.

وعلى الرغم من الإقتراح الذي قدمه سيرجون طومسون، الذي ترأس المجلس في الشهر المنصرم، لايسعني الا أضم صوت بلادي إلى عبارات الثناء والشكر التي وجهت اليه. لقد كان شهر أيلول/ سبتمبر شهرا حافلا بالنسبة لنا، بل كان أيضا شهرا تاريخيا، وتمكنا فيه من احراز نتائج تدعو إلى الإرتياح الشديد بفضل ما أبداه سيرجون طومسون من كفاءة ومهارة ومثابرة خلال اجتماعاتنا ومشاوراتنا.

لقد علم وفد بلادي مع السخط، ولكن دون دهشة، بالعمل العدواني الــذي ارتكبته اسرائيل في 1 أكتوبر 1985 على جمهورية تونس ومنظمة التحرير الفلسطينية،

ضيفة حكومة تونس.

وقد علمنا بهذا العدوان مع السخط لأنه، على الرغم من النداءات والادانات بجميع أشكالها، فان اسرائيل- من بغداد الى تونس ومرورا بسوريا والأردن ولبنان- مابرحت على مر السنين تلجأ الى الإحتلال والقمع والقهر والتهديدات والهجمات الإجهاضية والأعمال الإنتقامية متذرعة بالدفاع من النفس، ومفهوم الدفاع عن النفس لدى اسرائيل يعيد كل البعد عما جاء في القانون الدولي.

وعلم وفد بلادي بهذا العدوان دون دهشة لاننا اعتدنا، للأسف، على تصعيد الغطرسة والإستخفاف، والمغالطة بين حركات التحرير والإرهاب، وهي المغالطة التي تحاول بعض الدوائر ان تفرضها علينا، بينما تصم آذانها عندما نتجرأ على الكلام عن الإرهاب الصادر عن الدولة.

ويبدو هذا بالذات عندما يتجاهل بلد-يدعي أنه مسؤول- حدود سلطته في مجتمع يسوده النظام، وينخرط في العدوان والمغامرة منتهكا بذلك سيادة دول أخرى اسلامة أراضيها. وهذا السلوك يستحق لادانة القوية لأنه يشكل انتهاكا سافرا لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي والمبادا التي تحكم العلاقات بين الدول وفقا للميثاق.

يصعب علينا ان نجد مبررا للعدوان المسلح الإسرائيلي على تونس، وهو عدوان مخطط له ومنفذ باصرار سابق. هناك من ذهب الى القول بأن تونس، باستضافتها مقر منظمة التحرير الفلسطينية، أصبحت مسؤولة. واتباع ذلك المنطق المبتور يعني ان بامكان اسرائيل ان تدعي لنفسها الحق في تدمير جميع مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية سواء كانت في امريكا الشمالية اللاتينية او الكاريبي او أوريوبا وآسيا وافريقيا ردا على جميع الأعمال العدائية التي توجه ضد اسرائيل وضد مواطنيها حتى لو كان أفراد قد شنوها ولم تعلن منظمة التحرير الفلسطينية مسؤوليتها عنها. وبموجب هذا المنطق، ستكون اسرائيل في حرب مع العالم كله.

فضلا عن ذلك، وكما ذكرنا وزير خارجية تونس، فان مؤازرة تونس للشعب الفلسطيني ليست امرا عفويا. وانما تنبع من التقاليد التاريخية لذلك البلد في وفائه بالتزاماته التي قطعها على نفسه ازاء حركات التحرير اثناء كفاحها ضد الإحتلال الإستعماري او الأجنبي.

هناك من ادعى أيضا ان العدوان الإسرائيلي جزء من مكافحة الإرهاب الدولي. اننا نعتقد باخلاص انه يقع مرة أخرى خطأ بشأن تحديد هوية الإرهابي. فلنتذكر ان

الأمم المتحدة بدأت تناول هذه المسألة منذ 15 سنة، عندما اعترف بضرورة دراسة المسببات العميقة التي اجبرت أشخاصا على ارتكاب اعمال يائسة. اننا لم نأت الى هنا للدفاع عن الإرهاب الدولي الذي ندينه. اننا نشعر بالقلق بشأن مصير الدبلوماسيين السوفيات الرهائن الذين اختطفوا في بيروت الا انه لا يمكننا ان نقبل تبرير اعمال العدوان بأنها مكافحة للارهاب الدولي.

هناك اذن استنتاج واحد ممكن. ان اسرائيل ترغب في القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية لتتمكن من فرض السلام الذي ترتضيه، في الوقت الذي يلوح فيه بصيص باهت من الأمل، ولا يتنافي مع المناطق على الإطلاق القول بأن العمل العدواني الإسرائيلي الأخير عقبة في طريق السلم في الشرق الأوسط.

لقد قلت في مستهل هذا البيان ان نداءاتنا رفضت واداناتنا لم تسفر عن نتيجة، لان اسرائيل اختارت ان تتجاهلها. ان الإتجاه المتزايد والمثير للقلق لاعفاء اسرائيل من العقاب جزء من تلك الحقيقة، ومن حقنا ان نتساءل عما اذا كان الوقت لم يأت بعد- في ضوء استخدام اسرائيل المتكرر للقوة او التهديد به، ورفضها الإمتثال لالتزاماتها بموجب المادة 25 من الميثاق -للنظر في اتخاذ التدابير الضرورية التي نص عليها الميثاق بما في ذلك الفصل السابع منه ضد اسرائيل لقد فعلنا هذا في القرار 566 (1985) فيما يتعلق بناميبيا. والقضية التي ننظر فيها اليوم ليست مختلفة، وسلطتنا ومصداقيتنا معرضتان للخطر.

في الختام، أود ان أعرب نيابة عن حكومة بلادي عن التعاطف والتضامن مع الحكومة التونسية ومنظمة التحرير الفلسطينية التي يمثلها هنا فاروق القدومي وعن التأييد المقدم لهما. ونحن على اقتناع بأن المجلس سوف يتحمل مسؤوليته تجاه الشعب التونسي والشعب الفلسطيني وذلك بمطالبة اسرائيل بوقف اعمالها العدوانية، ودفع التعويضات على الخسائر في الأرواح والخسائر المادية الناجمة عن تلك الأعمال.

الرئيس : أشكر ممثل مدغشقر على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ.

السيد أودوفنكو (جمهورية اوكرانيا الإشتراكية السوفياتية) ترجمة شفوية عن الروسية(: أقدم تهاني وفد بلادي اليكم، سيدي الرئيس، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر أكتوبر، في وقت توجه فيه امامنا أعمال كثيرة نقوم بها. وأتمنى لكم النجاح في قيادة اعمال المجلس.

أود أيضا ان أعرب عن الإمتنان للممثل الدائم للمملكة المتحدة لقيادته الرشيدة

لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي.ان آخر أعمال القرصنة التي قام بها الإمبرياليون الإسرائيليون ضد سيادة وسلامة أراضي بلد عربي آخر، هو تونس، أثارت عن حق سخط العالم كله وادانته التي لها ما يبرزها. وترى جمهورية اوكرانيا الإشتراكية السوفياتية ان القلق الذي تشعر به ضحية ذلك العدوان له ما يبرزه، كما نرى ان طلبها بقيام مجلس الأمن بالنظر في آخر الأعمال الإجرامية للعدوان الإسرائيلي طلب مشروع.

لقد نجم عن هجوم اتلطائرات الإسرائيلية على الأراضي التونسية– كما اتضح من بيان وزير خارجية ذلك البلد– مقتـــل 60 فردا واصابة حوالي 100، كما وقعت خسائر مادية فادحة. لقد كان الهجوم عملا سافرا من أعمال العدوان كما حدده تعريف العدوان الذي أصدرته الدورة التاسعة والعشرون للجمعية العامة. لقد كان انتهاكـــا لأحكام القانون الدولي ولمقاصد ومبادا ميثاق الأمم المتحدة، كما وردت في المادتين الأولى والثانية. انه أحد آخر مظاهر سياسة وممارسة الإرهاب الصادر عن الدولة، الذي ادانته الجمعية العامة بقوة في دورتها الأخيرة.

لقد هاجمت الطائرات الإسرائيلية هدفا على اراضي بلد ليس في حالة حرب مع اسرائيل. وان آخر عدوان على بلد عربي يبعد آلاف الكيلومترات عن اسرائيل جزء من سياسة العدوان والتوسع الإسرائيلية في الشرق الأوسط.

الرئيس : الكلمة لسعادة السيد عدنان عمران، الأمين العام المساعد لجامعـــة الدول العربية للشؤون السياسية الدولية، الذي وجه اليه المجلس الدعوة في الجلسة الحادية عشرة بعد الألفين والستمائة بموجب المادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عمران)جامعة الدول العربية(: سيدي الرئيس، اسمحوا لي ان أشارك من سبقوني في تهنئتكم على توليكم مسؤوليات رئاسة المجلس خلال الشهر أكتوبـــر، وتهنئة وفد المملكة المتحدة على ادارته الناجحة لاجتماعات المجلس خلال الشهر المنصرم.

ويعود مجلس الأمن اليوم ليناقش العدوان الإسرائيلي الجديد في نطاق الإرهاب الذي دأب الكيان الصهيوني على ممارسته منذ قيام هذا الكيان في مسلسل متواصل من الرعب يماثل في أبعاده ومعانيه ومراميه ما شهده قرننا الحالي على يد الأنظمة النازية والفاشية.

ان إقدام اسرائيل على ارتكاب عدوان جديد ضد دولة عربية، هي تونس، دولة عضو في منظمة الأمم المتحدة، دولة ذات سجل يفخر بهشعب تونس في مناصرة قضايا العدل والحق والحرية لجميع شعوب الأرض. ان اقدام اسرائيل على ارتكاب هـــذا العدوان يحمل معاني بالغة الخطورة، لا تمس أمن وسيادة الدول المعتدى عليها فحسب، بل تمس أمن وسلامة كل دولة من دول هذه المنظمة، صغيرة كانت ام كبيرة، اذا وجد العدوان الإسرائيلي أي تبرير في منظمتنا الدولية.

ان هذه الشكوى التي تقدمت بها تونس تصور بوضوح العدوان الإسرائيلـــي المدبّر، الذي اعد بعناية ضد أهداف مدنية، وبادراك كامل. ان النتيجة هي سقـــوط المئات من الأبرياء من أبناء الشعب التونسي، ومن أبناء الشعب الفلسطيني، الـــذي شردتهم اسرائيل من وطنهم فلسطين، ثم شردتهم اسرائيل أكثر من مرة من مواطن اللجوء الأخرى، وبخاصة من المخيمات الفلسطينية في لبنان. ولابد للمجلس من أن ينظر في هذا القتل المتعمد، وهذا الدمار المدبّر بما يستحقه وفقا لأحكام الميثاق ومبادا وأحكام القانون الدولي. لا بد للمجلس ان يأخذ في الإعتبار وبجدية المخاطر التـــي يجرها العدوان الإسرائيلي على السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط.

ان استمرار التساهل ازاءه من شأنهما ان يعرضا منظمتنا الدولية لذات المخاطر ولذات المصير الذي انتهت اليه عصبة الأمم.

إن مجلسكم الموقر يدرك بالتأكيد سجل اسرائيل في المنظمة الدولية ويدرك سجلها أمام هذا المجلس رغم وجود حق "الفيتو" تحت تصرف اسرائيل. وان مـــا تضمنته كلمة ممثل الكيان الصهيوني امام هذا المجلس بالأمس يظهر مدى استهتار اسرائيل بالدماء والضحايا البريئة، ومدى احتقار اسرائيل لارادة هذا المجلس، ولرسالته في حفظ السلام. لقد أضافت كلمة الممثل الصهيوني أدلة جديدة على خروج اسرائيل على ارادة المجتمع الدولي، وعلى عدم اكتراثها بالمثل والقيم التي تؤمن بها ودافعت عنها جميع شعوب العالم الممثلة في هذه المنظمة بما فيها الشعب الأمريكي.

ان التفسير الإسرائيلي للارهاب كما اوضح الممثل الإسرائيلي في كلمته يستند إلى ايمان اسرائيل واقتناعها بأن احتلالها، بل وضمها للأراضي العربية هو عمل مشروع، متجاهلا بذلك قرارات المنظمة الدولية غي هذا الصدد. ويستند أيضا إلى ايمان اسرائيل بأن قصفها للدور والمساكن، بل وللقرى والمدن عمل مشروع سواء في الضفة الغربية وغزة او في لبنان او في تونس او في أي مكان آخر. ويستند منطق اسرائيل– ولاسرائيل، كما نرى، قانونها الدولي الذي سنته لنفسها– إلى ان الحق هو لمن يملك القدرة على

العدوان، ولمن يملك القدرة على الإحتلال، ولا بد ان العالم يتذكر مصير تلك القوى والدول التي تبنت مثل هذا المنطق خلال هذا القرن. ولئن حققت تلك القوى في البداية الإنتصار تلو الانتصار، فانها بعد ذلك تهاوت وتحطمت وذهبت ضحية العدوان الذي أقدمت عليه في حروب عالمية عانت منها وقاست جميع شعوب الأرض.

إجتماع مجلس الأمن
"حول الغارة الإسرائيلية على حمام الشط "
يوم الجمعة 4 أكتوبر 1985
على الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر

الرئيس :	السيد أوكون	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء :	اتحاد الجمهوريات الإشتراكية السوفياتية	السيد ترويانوفسكي
	استراليا	السيد ولكوت
	بوركينا فاصو	السيد باسولي
	بيرو	السيد الزامورا
	تايلندا	السيد كاسمسري
	ترينيداد وتوباغو	السيد كاسمسرن
	جمهورية اوكرانيا الإشتراكية السوفياتية	السيد أودوفينكو
	الدانمرك	السيد بيرينغ
	الصين	السيد جياهوا هوانغ
	فرنسا	السيد دي كيمولاريا
	مدغشقر	السيد رابيتافيكا
	مصر	السيد خليل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	سيد جون طومسون
	الهند	سيد فيرما

افتتحت الجلسة في الساعة الرابعة مساء

الرئيس : بعد الموافقة على اقرار جدول الأعمال : تمت تلاوة رسالة مؤرخة في 1 أكتوبر 1985 وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتونس لدى

الأمم المتحدة تحت عدد (S/ 17509) وبناء على المقررات التي اتخذت في الجلسات السابقة بشأن هذا البند، أدعو وزير الشؤون الخارجية لتونس إلى الجلوس بالمقعد بالمجلس، وأدعو ممثل اسرائيل إلى الجلوس بالمقعد بالمجلس. وأدعو ممثل منظمة التحرير الفلسطينية إلى الجلوس أيضا بالمقعد بالمجلس، كما ادعو ممثلـــي الأردن وافغانستان واندونيسيا وباكستان وبنغلاديش وتركيا والجزائر والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية ايران الإسلامية والجمهورية الديمقراطية الالمانية والجمهوية العربية السورية والسنغال وكوبا والكويت وليسوتو ومالطة والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا ونيجيريا ونيكاراغوا واليمن ويوغوسلافيا واليونان إلى شغل المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

بناء على دعوة من الرئيس جلس السيد الباجي قايد السبسي (تونس) والسيد نيتانياهو (اسرائيل) مقعدين على طاولة المجلس، وشغل السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) مقعدا على طاولة المجلس. وشغل السيد المصري (الأردن) والسيد ظريف)أفغانستان(والسيد هلفوغلو (تركيا) والسيد الإبراهيمي (الجزائر) والسيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) والسيد رجائي خراساني (جمهورية ايران الإسلامية) والسيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) والسيد الغتال (جمهورية العربية السورية) والسيد ساري (لسنغال) والسيد مالميركا بيولي (كوبا) والسيد أبو الحسن (الكويت) والسيد ماكيكا (ليسوتو) والسيد غاوتشي (مالطة) والسيد فيلالي (المغرب) والسيد شهابي (المملكة العربية السعودية) والسيد ولد بوي (موريتانيا) والسيد اونوناي (نيجيريا) والسيد تشامورو (نيكاراغوا) والسيد باسندوه (اليمن) والسيد غولوب (يوغوسلافيا) والسيد رونتاس (اليونان)، المقاعد المخصصة لهم إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس : المتكلم الأول هو ممثل نيجيريا، الذي يود ان يدلي ببيان باعتباره رئيسا لمجموعة الدول الإفريقية في أكتوبر، ادعوه الى ان يجلس بالمقعد بالمجلس وان يدلي ببيانه.

السيد اونوناي (نيجيريا) : بالنيابة عن المجموعة الإفريقية في الأمم المتحدة في نيويورك اود ان أعرب عن تقديرنا القلبي لإتاحة هذه الفرصة لنا من جانبكم ومن جانب الزملاء الاخرين في مجلس الأمن، لكي نخاطب المجلس. ومما يؤسفنا اسفا بالغا ويقلقنا قلقا شديدا انه بعد فترة وجيزة من الإجتماع التاريخي الذي عقده مجلس الأمن للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء منظمتنا الغالية، حيث اعلنت الدول الأعضاء

من جديد التزامها بالمبادا الثابتة والمعتقدات الجديرة بالثناء لميثاق الأمم المتحدة، يظهر في الأفق سبب يثير الإنزعاج يدعو الى عقد المجلس. ومع ذلك فمن المثير للاهتمام ان هذا الاجتماع شاهد نرحب به على الالتزام بالمحافظة على السلم والامن وتعبير عن الشعور بالقلق بسبب ما يتعرض له السلم والأمن من تهديد لا لزوم له ولا مبرر له. وينعقد مجلس الأمن في ظل خلفية هجوم عشوائي شنته دولة عضو في منظمتنا ضد سيادة دولة اخرى عضو في المنظمة وضد سلامتها الإقليمية. ان الحالة التي نجد فيها ان دولة اسرائيل تقرر شن هجوم جوي بالقنابل على بلد آخر، مما يؤدي الى قتل الأرواح وتدمير الممتلكات، دون ايلاء أي اعتبار للرأي العام العالمي ولاحكام ميثاق منظمتنا، تتطلب التأمل الجاد واتخاذ الاجراء الصحيح.

ان الغارة الجوية الإسرائيلية على تونس توضح بجلاء الإستعداد الغريزي لحكومة تل أبيب للجوء الى القوة الغاشمة لتحقيق اهدافها بصرف النظر عما اذا كان مثل هذا العمل يتعارض مع جميع المعايير المعروفة للسلوك المتمدين للدول، ومع مبادا ميثاق الأمم المتحدة.

ان المجموعة الإفريقية في الأمم المتحدة تدين بقوة هذا الهجوم الوحشي الذي لا مبرر له الذي قامت به اسرائيل على استقلال تونس، الدولة ذات السيادة، كما اننا ندين بغير تحفظ المحاولات المكشوفة لحكومة إسرائيل لتبرير هذا الهجوم البغيض والانتهاك السافر لسيادة الدول بالإصرار على ان الهدف من هذا الهجوم لم يكن هو تونس وانما مقر منظمة التحرير الفلسطينية.

ولأسباب متنوعة، لا بد وأن يتسبب العمل الشائن الذي ارتكبته اسرائيل ضد تونس في اقلاق المجتمع الدولي الذي يتحمل هذا المجلس واجب ضمان أمنه وحمايته. وان الهجوم الإسرائيلي لا يشكل سابقة في الشرق الأوسط، فمنذ 1948، عندما أنشئت اسرائيل، وهذه الدولة ترتكب مجموعة من أعمال العنف والإرهاب والقوة العارية، ليس فقط ضد الفلسطينيين، وانما أيضا ضد الدول العربية المجاورة بذريعة ان هذه الدول تتيح ملجأ للأفراد والجماعات التي تعارض وجودها. ولسنوات عديدة استمرت عمليات الضم المنهجي للأراضي العربية واعادة توطين الإسرائيليين فيها بلا هوادة رغم الإدانة الدولية لهذه الأنشطة كما تتجلى في شتى قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وفي سنة 1981، وفي انتهاك وقح لسيادة العراق، شنت اسرائيل غارة جوية على المفاعل النووي لهذا البلد، وأعلنت انها قامت بذلك اعتبرت بناء المفاعل تهديدا للأمة

الإسرائيلية. وفي سنة 1982، شنت هجومها على لبنان في محاولة لما يسمى تأمين حدودها الشمالية وتخليص لبنان من المقاتلين الفلسطينيين من أجل الحرية. ان عملية الاغتصاب هذه نجحت أخيرا في تفويض دعائم سكان ذلك البلد. وليس هناك شك في ان اسرائيل لم تأبه بآراء المجتمع الدولي لفترة طويلة جدا.

من ذلك، يبدو ان اسرائيل لا تزال بحاجة إلى وقت أطول من اللازم لتدرك ان استعمال القوة، في أي شكل من الأشكال، لا يمكن ان يضمن لها السلام في تلك المنطقة، بل ان استعمال القوة او التهديد باستعمالها يشيع انعدام الأمن العام لجميع دول المنطقة، بما فيها اسرائيل.

ان الغارة الإسرائيلية على تونس عطلت وعقدت دون شك عملية السلام في الشرق الأوسط وعكست على نحو رهيب اتجاه الإحتمالات المثمرة التي بدأت شواهدها ترى النور. وبارتكاب هذا العمل الإرهابي ضد دولة عضو في منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة، أظهرت اسرائيل إلى أي مدى يمكن ان تذهب لممارسة العدوان على قدسيات الدول المستقلة ذات السيادة.

نلاحظ مع الأسف وخيبة الأمل ان الحكومة الإسرائيلية استطاعت ان تواصل تحديها للرأي العام العالمي وتعامل باستهتار مطلق قرارات هذا المجلس والجمعية العامة نتيجة للدعم اللامحدود السياسي والدبلوماسي والاقتصادي والعسكري الذي تحصل عليه من دولة عضو في هذا المجلس. ومن الجدير بالذكر بصفة خاصة المدد المستمر من أسلحة العدوان التي يضعها عضو مؤسس في هذه المنظمة وعضو دائم في هذا المجلس تحت تصرف اسرائيل على نطاق يتجاوز احتياجاتها الأمنية. ان المجموعة الإفريقية تشعر بالسخط الشديد ازاء التأييد المكشوف الذي قدمه الرئيس ريغان للاسرائيليين والذي "أدهش الإسرائيليين وأدهش الإسرائيليين وأسعدهم" على حد قول صحيفة "كريستيان ساينس مونيتور" في عددها الصادر في 3 أكتوبر سنة 1985 ومن خلال هذا التأييد المكشوف أوضحت حكومة الولايات المتحدة تحيزا بغير حدود، وان كان متوقعا، وتأييدا لسلوك اسرائيل الذي لا يمكن تبريره، دون أي تعاطف او احساس تجاه الأرواح البريئة التي ضاعت خلال الهجمة الجوية تلك.

ان تصور المجموعة الإفريقية وأغلبية الدول الأخرى هو أن القضية الفلسطينية تشكل لب مشكلة الشرق الأوسط، وانه ما لم تحسم مشكلة استعادة الشعب الفلسطيني المضطهد لحقوقه غير القابلة للتصرف فلن يعود السلم الحقيقي والإستقرار إلى المنطقة.

وباسم المجموعة الإفريقية نعرب عن تعازينا المخلصة لحكومة وشعب تونس، اللذين عرضا بلدهما للخطر من أجل الوفاء بالتزام نبيل بقضية الحرية وتوفير المأوى لكل المضطهدين. اننا نشيد بشجاعة الشعب التونسي التي لا تقهر ونحيي أيضا شجاعة الشعب الفلسطيني ونؤكد له تأييدنا المستمر في نضاله المشروع. ونطالب المجتمع الدولي لا أن يدين تشدد اسرائيل، وما ترتكبه من فظائع، وتواطؤ الذين يدعمونهـا فحسب، وانما أيضا ان يعترف اعترافا كاملا بالعناصر المتفجرة التي تعوض للخطـر الجسيم قضية السلام الدولي في الشرق الأوسط، وان باتخذ التدابير العاجلة والملائمة لمعالجتها. ونطالب بتنفيذ الإقتراح الذي تبنته الجمعية العامة في القرار 58/38 جيم المؤرخ في 13 ديسمبر 1984 والذي يقضي بعقد مؤتمر دولي للسلم في الشـرق الأوسط دون تأخير اضافي. ونؤمن بأن هذا المؤتمر سيساعد الأمم المتحدة بدرجة كبيرة في التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط.

الرئيس : أشكر ممثل نيجيريا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلى المجلس.

المتكلم التالي ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية : أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) : اسمحو لي سيدي بدايـة أن يعرب وفد بلادي عن تعازيه لحكومة تونس ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومن خلالها إلى أسر الضحايا التونسية والفلسطينيين الذين لاقوا حتفهم في الغارة الغسرائيلية الإجرامية، وعن تعاطفه معهما.

وكما ذكر رئيس مجموعتنا الاقليمية بحق، ما هذا الهجوم الإسرائيلي الجديد الا حلقة اخرى في سلسلة أعمال العدوان وارهاب الدولة العديدة، واستهتارا سافرا بكل معايير القانون الدولي ومبادا ميثاق الأمم المتحدة. ففي نفس الوقت الذي تدين فيـه الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الامم المتحدة الممارسات الإسرائيلية اللاشرعية بموجب القانون الدولي في الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة، ادانة حازمة، يواجه العالم جريمة جديدة شنعاء ارتكبها حكام اسرائيل، وكل ذلك في وقت يتزامن مع قيام ممثلي الدول، بمناسبة الذكرى الأربعين للأمم المتحدة بالتأكيد على مبادا ميثاق الأمم المتحدة، وبالتنويه بمسيس الحاجة إلى بذل قصارى الجهود للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتسوية الصراعات الدولية بالوسائل السلمية.

ليس هناك أدنى شك في معرفة الجهة التي تقع عليها المسؤولية عن الحالــة المتوترة في الشرق الأوسط وعن حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة. انها الدوائر الإسرائيلية الحاكمة ومؤيدوها الإمبرياليون الذين يعارضون ايجاد حـــل شامل وعادل ودائم لمسألة الشرق الأوسط وقضية فلسطين.

ان أعمال العدوان وسياسة الإرهاب الصادرة عن الدولة اللتي ترتكبهما هـــذه القوى ضد الدول الاعضاء ذات السيادة في الأمم المتحدة وضد الشعب الفلسطيني تحظيان بتعاطف وبدعم مستمرين من جانب الدول الإمبريالية الرئيسية. أليس مما له دلالة قوية ان هذه الغارة الإجرامية التي شنتها اسرائيل على تونس والتي شجبت على الفور في جميع ارجاء العالم، لا تحظى بالتأييد الا من واشنطون؟

وان مأرب اسرائيل والقوى الامبريالية احياء سياسة الصفقات المنفصلة، وحذف مسألة الشرق الأوسط وقضية فلسطين من جدول الأعمال وادانة الإحتلال غير الشرعي للأراضي العربية.

ان العمل المشترك والحاسم من جانب جميع القوى المحبة للسلام يجب ان يضع حدا نهائيا لهذه المخططات والممارسات. ولذلك فقد كان من الطبيعي ان بلدان عدم الإنحياز في بيانها الأخير قد طالبت مجلس الأمن بأن يفرض الجزاءات علـــى اسرائيل.

قرار مجلس الامن الدولي رقم 573
حول الغارة الإسرائيلية على حمام الشط

نظر مجلس الأمن : في الرسالة المؤرخة في 1 أكتوبر سنة 1985 تحت عدد SM 17509 والتي قدمت فيها الجمهورية التونسية شكوى ضد اسرائيل عقب العدوان الذي اقترفته هذه الأخيرة ضد سيادة تونس وسلامتها الإقليمية،

وقد استمع إلى بيان السيد الباجي قائد السبسي وزير خارجية تونس،

وقد لاحظ بمزيد القلق بأن الهجوم الاسرائيلي قد سبب خسائر فادحة في الارواح وأضرارا مادية كبيرة، وبالنظر إلى ان على جميع الأعضاء، وفقا للفقرة 4 من المادة

الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، ان يمتنعوا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة ضد السلامة الاقليمية او الإ ستقلال السياسي لاية دولة أو على أي وجه أخرى لا يتفق ومقاصد الامم المتحدة.

واذ يساوره شديد القلق لتهديد السلم والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط الناجم عن الغارة الجوية التي شنتها اسرائيل صباح يوم 1 أكتوبر 1985 في منطقة حمام الشط، الواقعة في الضاحية الجنوبية لمدينة تونس،

واذ يلفت الانتباه الى ان العدوان الذي اقترفته اسرائيل وجميع الاعمال المناقضة للميثاق لا بد من ان تنجم عنها عواقب خطيرة على اية مبادرة تهدف الى اقامة سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط،

وبالنظر الى ان الحكومة الإسرائيلية قد اعلتنت مسؤوليتها عن الهجوم فور وقوعه،

فان مجلس الأمن :

1– يدين بقوة العدوان المسلح الذي اقترفته اسرائيل على الأراضي التونسية، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة وقانون وقواعد السلوك الدولي،

2– يطالب بأن تمتنع اسرائيل عن اقتراف اعمال عدوانية مماثلة او التهديد باقترافها،

3– يرجو مجلس الأمن بالحاح من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ان تتخذ تدابير ضد إسرائيل عن اللجوء الى مثل هذه الأعمال ضد سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية،

4– يرى مجلس الأمن ان من حق الجمهورية اليونسية ان تحصل على تعويضات مناسبة عن الخسائر في الارواح والأضرار المادية التي لحقت بها والتي اعترفت اسرائيل بمسؤوليتها عنها

5– يرجو مجلس الأمن من السيد الامين العام للأمم المتحدة ان يقدم اليـــه تقريرا مفصلا عن تنفيذ هذا القرار في موعد اقصاه 30 نوفمبر 1985،

6– يقرر مجلس الأمن ان تبقى هذه المسألة قيد نظره.

ردود الفعل الإسرائلية
حول القرار رقم 573 الصادر عن مجلس الأمن الدولي

يتشرف الممثل الدائم لإسرائيل لدى منظمة الأمم المتحدة ان يطالب بإدراج التصريح التالي بتقرير السكرتير العام للأمم المتحدة حول تطبيق القرار 573 لسنة 1985.

ان الحكومة الإسرائيلية تكذب بصفة قطعية كل الادعاءات التي تزعم إن العمل الواقع ضد مقر منظمة التحرير الفلسطينية بتونس يشكل "عملية اعتداء" وقد شرح الممثل الدائم لاسرائيل في التصريح الذي قام به امام مجلس الأمن صباح يوم 4 أكتوبر 1985، ان العملية التي قامت بها اسرائيل ليست موجهة ضد "الحكومة التونسية ولا إستقلالها السياسي" بل هي عملية موجهة ضد منظمة التحرير الفلسطينية، مقر الإرهاب الدولي، وفي الواقع ان تونس وليست إسرائيل هي التي أخلت بالتزامها لصيانة السلم.

ان تعريف الاعتداء والتصريح المتعلق بمبدأ القانون الدولي الذي يمس علاقات الصداقة والتعاون بين الدول الأعضاء طبقا لميثاق الأمم المتحدة يذكر بوضوح انه هناك "عملية اعتداء" عندما لا تقوم دولة "بواجبها في الامتناع وتنظيم وتشجيع تكوين القوى غير الشرعية والعصابات المسلحة وبخاصة العصابات المرتزقة بغاية الإغارة على أراضي دولة أخرى"

وزيادة على ذلك فقد طلب من الدول في هذه التصريحات عدم "السماح بنشاط منظم على اراضيها بغاية اقتراف اعمال الإرهاب"

لقد خرقت تونس مباشرة هاتين الوثيقتين عندما أذنت لمنظمة التحرير الفلسطينية بإقامة، في تونس، قاعدة محصنة وخارجة عن اراضيها قانونيا ينطلق منها ارهابيون من منظمة التحرير الفلسطينية للقيام بعملياتهم، والحال ان القرار 573 لسنة 1985 ينص على ان مجلس الأمن لا يعترف لاسرائيل بحق الدفاع عن نفسها ضد الهجومات الإرهابية لمنظمة التحرير الفلسطينية ويدين اسرائيل لانها دافعت عن نفسها، وفي هذا تحريف لمبدأ الدفاع الشرعي ولمفهوم الاعتداء, وفي الحقيقة فقد عوضت الكلمة الأولى (الدفاع الشرعي) بالأخرى (الاعتداء).

ولذلك تعتبر إسرائيل القرار رقم 573 لسنة 1985 لمجلس الأمن غير مقبول كليا وهي ترفض الاستعمال غير الملائم لعبارات "عملية الاعتداء" و "عملية الاعتداء المسلح".

جواب الحكومة التونسية
حول تصريحات اسرائيل

لقد لاحظت الحكومة التونسية، عند اطلاعها على جواب اسرائيل الموجه للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة يوم 21 نوفمبر 1985 المدرج بتقريره (صفحة).17 659)، ان اسرائيل أعادت الطرح الذي سبق ان قدمته ورفضته المجموعة الدولية بالاجماع. ان اصحاب هاته المدونة رجعوا الى حجج مرفوضة بعد ومحكوم عليها بنهاية عدم القبول. فلقد ادان المجلس بدون اية معارضة بقراره رقم 573 (لسنة 1985) "عملية الإعتداء المسلح المقترف من قبل اسرائيل ضد التراب التونسي في انتهاك صريح لميثاق الأمم المتحدة وللقانون والأعراف الدولية" اذ ليس من المعقول ان تعمد دولة، تدين بوجودها الى قرار المنظمة، الى الادعاء لنفسها حق عدم الامتثال الى قرارات المنظمة كلما أبلغت المخالفات التي تقوم بها ضد التزاماتها الدولية او ادانت الإنتهاكات والاضرار التي اجرمت فيها تجاه الميثاق والقانون الدولي.

ويجدر التذكير انه منذ قبولها بمنظمة الأمم المتحدة قبلت اسرائيل يوم 11 ماي 1948 احكام القانون رقم 273 (111) لمجلس الأمن الذي ينص على ان اسرائيل دولة مسالمة وتقبل بملزمات الميثاق وهي قادرة على القيام بها ومستعدة لذلك. وعلى أساس هذه التوصية يحق للمجموعة الدولية ان تفرض على اسرائيل احترام قرارات المجلس عوض مواصلة الاستهزاء بها تعمدا.

ان اسرائيل وهي ترفض القراررقم 573 لسنة 1985 وتريد ان تعترض على السند الثابت لقرار المجلس وتقنع المجموعة الدولية ان عدوانها ليس موجها ضد الحرمة الترابية والإستقلال السياسي لتونس وهي تستهدف منظمة التحرير الفلسطينية. وحتى ولو ان هاته الحجة قد رفضت من قبل المجلس فان الحكومة التونسية تؤكد على التذكير بان التقرير التقييمي للخسائر والاضرار المرفق لتقرير الأمين العام يؤكد حصول الإعتداء الموصوف ضد التراب التونسي.

واستنادا على ذلك فان اتهام تونس بأنها "اخلت بالتزامها لصيانة السلم واستخدمت منطلقا لعمليات ارهابية يعد تحريفا خطيرا للاحداث بنية الاساءة الى تونس والمس من شهرتها كدولة مسالمة، متسامحة ومحترمة لمبدأ القانون والعرف الدوليين.

ان تونس لا يمكنها ان تتجاهل او تصمت عن التهديد الذي يؤثر على امنها وامن الدول الأخرى التي تعيب عليها اسرائيل استقبال هياكل وممثلي منظمة التحرير الفلسطينية. ان جواب اسرائيل الذي يصف منظمة التحرير الفلسطينية «كمعقل للارهاب الدولي» بكل ما ينطوي عليه ذلك من تتبعات لا يلغي ان اصحابه يتحدون قرار المجلس ويعطون لانفسهم بصفة احادية حق الاعتداء على تونس من جديد مستظهرة بنفس الاعذار الخداعة.

وفضلا عن ذلك فان تطبيق القرار رقم 573 لسنة 1985 يتضمن بوضوح ان اسرائيل ملزمة بالامتناع عن اقتراف اعمال عدوانية او التهديد بأعمال عدوانية وهو ما تم الاشارة إليه بالفقرة الرابعة من الحكم الذي يعتبر فيه المجلس حق تونس في التعويضات المناسبة.

لكن اسرائيل في جوابها تتجاهل تعمدا هذا الالزام الناجم عن عملية الاعتداء ولا تعتبر نفسها اذا مرتبطة بالاقتضاء المملى من قبل المجلس.

ان الاجابة الاسرائيلية تؤكد موقف التحدي المستمر من قبل اسرائيل واحتقارها لقرارات منظمة الأمم المتحدة.

ان موقف الرفض الصريح لقرار المجلس ذي الاحكام الالزامية يعد في حد ذاته موضع انشغال كبير للمجلس. ان تونس تعتبر رفض دولة عضو تنفيذ او الاعتراف بقرار متخذ بالاجماع من قبل مجلس الأمن الدولي يطرح مشكل انتمائية هذه الدولة نفسها للمنظمة. ان اسرائيل تطرد نفسها بنفسها من المنظمة وهي ترفض الامتثال وتمتنع عن الناحية الإجبارية لقرارات المجلس.

ان مجلس الأمن، طبقا للمهمة التي اولاه اياها الميثاق وللمسؤوليات المتوجة عليه في صيانة السلم والأمن الدوليين، يجب ان لا يتسامح تجاه رفض صاحب الاعتداء ضد تونس والامتثال الى قرار المجموعة الدولية ويواصل الإستخفاف تعمدا باحكامه ووضع نفسه في حل من القانون الدولي.

انه لمن منطلق مصداقية المجلس للسهر على التطبيق الكامل للقرار رقم 573 لسنة 1985 ومثل هذا الموقف يقوى ايمانها بمبدأ واهداف المنظمة.

هذا وان الحكومة التونسية تحتفظ لنفسها بحق القيام في الوقت المناسب بكل عمل ضروري يلزمه الوضع.